خلال ورشة نقاشية في العاصمة عدن..

مدير عام الغرفة التجارية بعدن يكشف حقائق صادمة

بعد قرار الحكومة تستمر الأسواق بتسجيل ارتفاعات جديدة

«الأمناء» تقرير/ مريم بارحمة:

أوضح مدير عام الغرفة التجارية والصناعية في العاصمة عدن- من خلال ورقة العمل التي قدمها في ورشة العمل التي نظمتها رابطة الاقتصاديين بالعاصمة عدن, السبت - قائلا: "تتلاحق تداعيات إقدام الحكومة على رفع سعر صرف الدولار الجمركي بنسبة 100% على الواردات وسط تحذيرات الغرفة التجارية والصناعية بعدن والمحافظات الأخرى ومحللين وخبراء اقتصاد من خطورة هذا القرار، لا سيما بعد الرفض الذي أبدته القطاعات التجارية، وتوقف عملية الاستيراد من قبل غالبية التجار والمستوردين".

وكشف باعبيد أنه في أعقاب قرار الحكومة تستمر الأسواق بتسجيل ارتفاعات جديدة في أسعار المواد الأساسية في عموم المحافظات ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة لأسباب عدم وجود الجدية في انتهاج الحكومة سياسة اقتصادية حكيمة ورشيدة واللجوء إلى قرارات سريعة غير مدروسة.

وأشار إلى أن "الزيادة في الأسعار السائدة للمواد الغذائية تفاوت بين -300 400% عما كانت عليه قبل عام 2016م، وهذا ما يؤكد كارثية الوضع المعيشي لملايين الأسر، خاصة مع بقاء مستوى الدخل والأجور لكثير من الموظفين بنفس المستوى منذ 2016م وانقطاع الرواتب وعدم انتظامها لعدة أشهر".

وأضاف في ورقة العمل: "من المؤسف تزامن إصدار قرار الحكومة مع استمرار انهيار قيمة الريال اليمني مقابل الدولار إلى مستوى غير مسبوق، وهذا الأمر ينذر بتداعيات قاسية ومدمرة على كافة المستويات الاقتصادية والمعيشية والإنسانية، ويزيد من احتمالات دخول البلاد مرحلة مجاعة حقيقة بناء على ما يشير إليه الارتفاع اليوم في أسعار المواد الغذائية الأساسية".

لافتاً إلى أن قرار رفع سعر صرف الدولار الجمركي الذي اتخذته الحكومة من شأنه أن يزيد من معاناة المواطنين في عموم البلاد، لا سيما في ظل الانهيار الاقتصادي الحاصل جراء الحرب المستمرة منذ عام 2015م.

وأردف مدير عام الغرفة التجارية قائلا: "تسهم السياسات المالية والنقدية التي ينتهجها البنك المركزي وعدم قدرته على السيطرة على سوق العملة، وعدم قدرته على معالجة وجود قيمتين للعملة المحلية في اليمن شمالا وجنوبا في مفاقمة مخاطر الانهيار الاقتصادي الحاصل، لا سيما بعد تهاوي صرف العملة متخطيا حاجز الـ 1000 ريال مقابل الدولار الواحد". موضحاً أن "الغرفة التجارية والصناعية بعدن رفعت رسالة مؤرخة في 1 أغسطس 2021م إلى رئيس الوزراء تطالب فيها بتجميد تطبيق القرار وإشراك الغرفة التجارية في اللجان الفنية المتخصصة بالشأن الاقتصادي عملاً بمبدأ الشراكة لصالح استقرار حركة النشاط الاقتصادي للوطن".

مؤكدا بأن "الغرفة التجارية حذرت من الأضرار الوخيمة والسلبية التي ستلحق، بالاقتصاد الوطني وحياة الناس المعيشية جراء هذا القرار، والذي سينتج عنه أيضا توسع عمليات التهريب والغش التجاري، كما سيؤدي إلى نقص إيرادات الجمارك".

وكشف باعبيد أن أسباب خلل الحياة الاقتصادية تتمحور في مكونين أساسيين: سوء إدارة السياسات النقدية في البنك المركزي اليمني، وغياب الرقابة على أداء البنك، ونتيجتها تهاوى قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية". مشيرا إلى أن "طلب الغرفة التجارية بتفعيل مشاركة القطاع الخاص في اجتماعات مجلس الإدارة بموجب قانون البنك، قوبل بالرفض".

وأوضح باعبيد أن "الزيادات في أسعار السلع المستوردة عموما والمواد الغذائية بصورة خاصة تكمن في تأخير السفن القادمة إلى ميناء عدن لإلزامها بالمرور على ميناء دبي أو جدة أو جيبوتي للتفتيش والحصول على تصريح دخول إلى ميناء عدن، وارتفاع رسوم التأمين البحري بسبب الحرب المستمرة وارتفاع أجور النقل الداخلي من وإلى ميناء عدن وهيمنة نقابة النقل في ميناء عدن التي تفرض نفسها كإحدى شركات النقل الخاص للبضائع، والاضطرابات المتكررة في ميناء عدن, والجبايات المتحصلة على الطرقات لفرضها على شاحنات نقل البضائع".

ويقترح مدير عام الغرفة التجارية والصناعية بعدن في ورقته المقدمة بورشة العمل إلى "انتهاج الحكومة مبدأ التنسيق والتشاور مع الغرف التجارية والصناعية بكل ما يتخذ من قرارات اقتصادية وتجارية؛ لأن ذلك يخدم مصلحة الجميع، وإلغاء أو تأجيل أو تجميد القرار بشأن رفع سعر صرف الدولار الجمركي بنسبة 100% والعمل على استحداث إصلاحات اقتصادية متوازنة تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وإعفاء جميع السلع الضرورية الأساسية المتعلقة بالغذاء والدواء ومستلزمات الأطفال من أي ضرائب في ظل الظروف المعيشية الصعبة الحالية، ويمكن تحديد هذه السلع من قبل الحكومة والجهات ذات العلاقة، وتسديد الضرائب والرسوم والواجبات عبر نظام يحمي حقوق الدولة والسلطات المحلية والقطاع الخاص، ومشاركة ممثلي الغرفة التجارية في اجتماعات مجلس إدارة البنك المركزي".

رئيس جمعية الصرافين: الدور الحكومي غائب عن إيجاد معالجات اقتصادية

أما ورقة جمعية صرافي عدن التي قدمها الأستاذ صبحي باغفار، فقد أكدت أن من مشكلات القطاع المصرفي فيما يتعلق بالعملة والمطالبة بتصحيحها تكمن في غياب الدور الحكومي في إيجاد معالجات اقتصادية تحقق للقطاع المصرفي الاستقرار في تداول العملة، وعدم وجود استراتيجية اقتصادية حكومية وسياسة اقتصادية للبنك المركزي لتصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة تقويمه على أساس تحفيز الإيراد بالعملة الأجنبية، وتصحيح الموازنة والمراكز المالية الأجنبية والتوازي بين الإيرادات والنفقات بما يلبي الاحتياج للاستهلاك المتنامي للسلع الغذائية، وترشيد كافة عمليات الاستيراد في الظروف الراهنة وتجديد الأولويات ونسبها للتخفيف من الطلب على العملات الأجنبية.

وأكد باغفار في ورقة العمل "عدم وجود منظومة اقتصادية تتمثل بـ: الحكومة - واستراتيجية اقتصادية, والبنك المركزي- وسياسة نقدية, ووزارة المالية - وسياسة مالية وتصحيح الموازنة, وزارة الصناعة والتجارة, والغرفة التجارية والصناعية, ونيابة الأموال".

وأوضح باغفار أن "المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي: الانتشار الواسع لشركات ومؤسسات ونشأة القطاع المصرفي بالقدر الذي يصعب السيطرة عليه، وعدم وجود آلية فاعلة لجهاز الرقابة والتفتيش من قبل البنك المركزي, وعدم وجود تتبع دقيق لوسائل المضاربة بالعملة وفرض إجراءات رادعة في ذلك, وضعف الحضور الفاعل لنيابة الأموال العامة على أرض الواقع لضبط عمليات المضاربة وإحالتها للتحقيق".

وكشف صبحي باغفار أن من العوامل التي أدت إلى انهيار العملة: "التضخم الهائل في المطبوع النقدي من العملة الجديدة والتي تجاوز 5.8 تريلون ريال, وغياب مستوى التنسيق بين القطاع المصرفي والقطاع التجاري, وتجريف للعملات الأجنبية إلى خارج المناطق المحررة, وتعويم العملة الحر في ظل ضعف الطلب عليها في سوق المال"، وقامت ببعض الإجراءات نحو استقرار الصرف بالتعاون مع الجهات المعنية إلا أنه واجه بعض الصعوبات منها: ظهور سوق سوداء تقوم بشراء للعملات بأسعار أكبر من (270-260), وعزوف المواطن عن شركات الصرافة وتوجهه للسوق السوداء, ضعف المتابعة لبقية المحافظات وضبط أسعار الصرف لديها مما سبب تجريف العملة".